

ملخص الاختلافات بين أطر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً

<p>يُعدّ إطار مجلس معايير المحاسبة المالية مشابهاً لإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية في هدفه الذي يكمن في المساعدة على وضع ومراجعة المعايير، ولكنه يتواجد في مستوى متدني في التسلسل الهرمي- وهو اختلاف بالغ الأهمية. و بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتوجب على الإدارة صراحة بحث الإطار في حال لم يكن هنالك معايير تفسر ذلك الموضوع. لا يشتمل إطار مجلس معايير المحاسبة المالية على نص مشابه.</p>	<p>هدف الإطار</p>
<p>هنالك اتفاق عام حول أهداف البيانات المالية: يركّز كلا الإطارين بشكلٍ واسع على تقديم معلومات ملائمة لمجموعة واسعة من المستخدمين. ويكمن الاختلاف الرئيسي في تقديم إطار مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً أهدافاً منفصلة للمنشآت التجارية مقابل المنشآت غير التجارية بدلاً من هدف واحد كما في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية.</p>	<p>أهداف البيانات المالية</p>
<p>رغم أن إطار مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً يقر بأهمية إفتراضات الاستحقاق والمنشأة المستمرة، إلا أن هذه الافتراضات لا تبرز بنفس الأهمية كما هي في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبوجه خاص، يعدّ افتراض المنشأة المستمرة غير مطور بشكل جيد في إطار مجلس معايير المحاسبة المالية.</p>	<p>الإفتراضات الأساسية</p>
<p>يحدّد إطار مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً نفس الخصائص النوعية ولكنه يورد أيضاً تسلسلاً هرمياً لهذه الخصائص. تعتبر الملاءمة والموثوقية من الخصائص الرئيسية، بينما تعتبر قابلية المقارنة خاصة ثانوية بموجب إطار مجلس معايير المحاسبة المالية. وتُعامل الخاصية النوعية الرابعة، وهي قابلية الفهم، على أنها خاصية ترتبط بالمستخدم في إطار مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً، ويُنظر إليها على أنها حلقة وصل بين خصائص المستخدمين الفرديين وخصائص المعلومات الخاصة بالقرارات. ويشير إطار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أنه لا يمكنه إسناد قراراته إلى الظروف الخاصة بالمستخدمين المختلفين.</p>	<p>الخصائص النوعية</p>
<p>هنالك نقاش مشابه حول القيود في كلا الإطارين.</p>	<p>القيود</p>
<p>١. عناصر الأداء. يتضمن إطار مجلس معايير المحاسبة المالية على ثلاثة عناصر تتعلّق بالأداء المالي بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف: الأرباح والخسائر والدخل الشامل. ويُعدّ الدخل الشامل مفهوماً أكثر شمولية من الدخل الصافي، حيث يحتوي</p>	<p>عناصر البيانات المالية (التعريف)</p>

على جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة، باستثناء تلك الناتجة عن الاستثمارات من قبل المالكين والتوزيعات على المالكين.

٢. عناصر المركز المالي. يُعرّف إطار مجلس معايير المحاسبة المالية الأصل على أنه "منفعة اقتصادية مستقبلية" بدلاً من كونه أحد "الموارد" الذي يتوقع أن يتدفق من خلاله منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة كما في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية. يحتوي الإطار كذلك على مصطلح "محتمل" لتعريف عناصر الأصول والالتزامات. وكما نوقش أدناه، يُعدّ مصطلح "محتمل" جزءاً من معايير الاعتراف في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ينص الإطاران على معاني مختلفة لمصطلح "محتمل".

٣. الاعتراف بالعناصر. لا يناقش إطار مجلس معايير المحاسبة المالية مصطلح "محتمل" في معايير الاعتراف الخاصة به، بينما يتطلب إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يكون من المحتمل تدفق أية منافع اقتصادية في المستقبل إلى/ من المنشأة. ويشتمل إطار مجلس معايير المحاسبة المالية كذلك على معيار اعتراف منفصل للملائمة.

٤. قياس العناصر. تعدّ خصائص القياس (التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية وقيمة التسوية والقيمة السوقية الحالية والقيمة الحالية) متّسقة على نحوٍ واسعٍ ويفتقر كلا الإطارين إلى مفاهيم القياس المتطورة بشكل كامل. علاوة على ذلك، يمنع إطار مجلس معايير المحاسبة المالية عمليات إعادة التقييم باستثناء فئات محددة من الأدوات المالية التي يتعيّن تسجيلها بالقيمة العادلة.